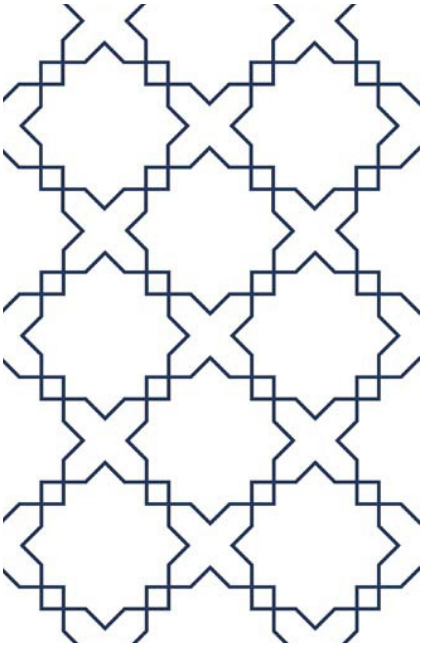

عرض كتاب

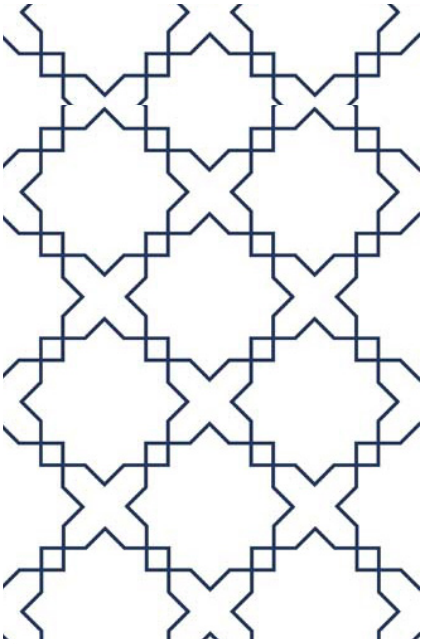

Ingrid Boas, Climate Migration and Security: Securitisation as a Strategy in Climate Change Politics, Routledge

انـگرد باوس. الـهجرة المنـاخية والامن: عملية فرض الامن كاستراتيجية في سياسة التغير المنـاخي, ٢٠١٥, London :Routledge

تلخيص وترجمة: أ.د. رائد شهاب احمد
كلية القانون والعلوم السياسة-قسم العلوم السياسية

تم تقديم الهجرة الناجمة عن تغير المناخ (او الهجرة المناخية) كصورة للأشخاص الذين يتنقلون بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة الجفاف، والفيضانات كواحدة من المخاطر الأمنية الرئيسية للاحتباس الحراري. في عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، فتحت صحيفة الجارديان مقالًا بعنوان: "حروب المناخ تهدد المليارات. تواجه أكثر من ١٠٠ دولة فوضى سياسية وهجرة جماعية في كارثة الاحترار العالمي". تم تقديم بيانات مثيرة للقلق من قبل المنظمات غير الحكومية مثل Aid Christian ، التي حذرت من أنه «بدون عمل عاجل، سيجعل تغير المناخ أزمة النزوح القسري أكبر تهديد يواجه البلدان النامية على مدار الخمسين عامًا القادمة. كذلك, ناقشت مارغريت بيكيت، وزيرة الخارجية في المملكة المتحدة التي خدمت من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٧، هذا الأمر من خلال وجهة نظر الأمنية حيث قالت بخصوص الهجرة «إذا وجد الناس منازلهم غمرت المياه بشكل دائم ، فسيتعين عليهم التحرك والتغيير. من خلال معالجة تغير المناخ، بالامكان تقليل العوامل التي تقود الى الهجرة. إذا لم يتم التعامل معها، فيجب استعداد من أجل تحولات السكان على مقياس لم نره من قبل.»

تشير تلك الاقتباسات إلى أن الهجرة المناخية أصبحت موضوع عملية تسمى «تحقيق الامن»، والتي يتم تعريفها على نطاق واسع على أنها العملية التي تتم من خلالها مناقشة القضايا الأمنية غير التقليدية (مثل تغير المناخ أو هجرة) و/أو التصرف على اساسها من حيث الأمن وبالتالي رسمها في المجال الأمني. هذا الاكتشاف يثير عددًا من الأسئلة: هل تم تحويل الهجرة المناخية امنياً؟ إلى أي درجة ومن قبل من؟ ما هي أسباب تقديم الجهات الفاعلة أو التعامل مع الهجرة المناخية من حيث الجانب الأمني؟ هل هي ذات فائدة لأجندتهم السياسية، أو مصالحهم البيروقراطية، أم أنها تعتبر الهجرة المناخية تهديدًا خطيراً يضر بأمنهم الوطني أو الإنساني؟ كيف يتم تعريف الأمن؟ هل ان الجهات الفاعلة تقدم الهجرة المناخية من وجهة نظر الأمن القومي أو من حيث الأمن البشري والمخاطر البيئية؟ ما هي التدابير التي تسعى الجهات الفاعلة إلى الترويج لها؟ هل يؤدي عملية فرض الامن إلى تدابير أمنية غير عادية في شكل ضوابط حدودية صارمة والاستجابات العسكرية للتعامل مع تغير المناخ والهجرة؟ أم أنه يساعد على زيادة الوعي بالعمل الذي يمنع تغير المناخ وبالتالي منع سيناريوهات هجرة المناخ؟ إلى أي مدى ينجح الانخراط في الجانب الامني لتحقيق أهداف سياسية معينة؟ هل ان له نتائج عكسية؟ من يخسر ومن يكسب من عملية فرض الامن؟

يعالج هذا الكتاب هذه الأسئلة من خلال دراسة غرضة الامن على الهجرة المناخية في سياق سياسة تغير المناخ. هذا هو المكان الذي ظهرت فيه إطارات الأمن على الهجرة المناخية والتفاعل بشكل نشط. كما جادل اخرون «بإنه جزء من عملية

واضحة لاستثمار النقاش الدولي بإحساس أكبر». هذا الكتاب يتحول إلى هذا الجانب من فرض الامن على عملية الهجرة المناخية. يسأل المؤلف: ما هو دور عملية فرض الامن على الهجرة المناخية في سياسة المناخ؟ كيف تعمل تلك العملية الامنية كتقنية دبلوماسية لدفع مفاوضات تغير المناخ إلى الأمام؟ من يقود مثل هذه الاستراتيجية وما هي الحجج التي يقدمونها ؛ وقبل كل شيء ، هل انها عملية ذات فائدة؟

تتم هذه الدراسة عن طريق تحليل المستويين الفردي والجماعي، وتركز على فترة أوائل العقد الأول من القرن العشرين وحتى نهاية سبتمبر ٢٠١٤ عندما حدثت قمة المناخ في نيويورك للأمم المتحدة. يوفر التحليل على المستوى الجماعي لمحة عامة عن تحالفات الدول التي تفضل أو تعارض تحركات الفرض الامني بشأن الهجرة المناخية، ويتفحص كيف يتقاطع هذا مع السياسة المناخية بشكل عام. يتم توفير هذه النظرة العامة من خلال مساعدة برنامج تحليل شبكة التحاور، والتي تصور العلاقات بين الجهات الفاعلة من خلال الحجج التي يقومون بها. يركز التحليل على نقاشات حدثت بين الاعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١١ حول الآثار الأمنية لتغير المناخ الذي عقد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، حيث شاركت أكثر من ٥٠ من البلدان. كان النقاش الذي أجراه عام ٢٠٠٧ أول مناقشة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول آثار تغير المناخي على السلام والأمن العالميين ، وتركز على قضايا مثل انعدام الأمن الغذائي ، وانعدام الأمن المائي ، والصراعات ، وكذلك الهجرة المناخية. كما تم إحالة مسألة التدهور البيئي من قبل مجلس الأمن الأمم المتحدة. في ٣١ يناير ١٩٩٢ ، وأصدر المجلس بيانًا مفاده أن مصادر عدم الاستقرار غير العسكري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية أصبحت تهديدات للسلام والأمن. ولكن لم يسبق له مثيل من قبل كان هناك نقاش في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يركز فقط على مسألة تغير المناخ وعواقبه (مثل الهجرة المناخية). تسبب النقاش في عام ٢٠٠٧ في المتابعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ ، وفي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ تحت رئاسة ألمانيا. خلال هذا النقاش الأخير ، تحدث الأمين العام للأمم المتحدة عن «اللاجئين البيئيين» باعتباره «إعادة تشكيل الجغرافيا البشرية للكوكب». تعد مناقشات مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة هذه الإعدادات الرئيسية حيث تم إجراء العديد من تحركات التابعة للهجرة المناخية. تلك الهجرة هي «بمثابة اختصار جدلي يثبت مطالبات حول الآثار الأمنية للاحتباس الحراري».

بتحويل التحليل على المستوى الفردي عن أنشطة ووجهات نظر الجهات الفاعلة المحددة في هذا المجال, فان الجهات الفاعلة التي تم تحليلها في ذلك المستوى هي مكتب الكومنولث في المملكة المتحدة (FCO) ومجتمع تغير المناخ والأمن في حكومة

الهند. بدأت النقاش الأول على الإطلاق حول تغير المناخ (بما في ذلك الهجرة المناخية) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. مثل هذا النقاش زخمًا أساسيًا لمفاهيم الأمن للظهور في المناقشات حول تغير المناخ (بما في ذلك الهجرة المناخية). لذلك من المفيد الحصول على مزيد من الفهم بخصوص أصل خطوة التابعة لـ FCO وأنشطتها ودوافعها.

على الرغم من أن السياسة المناخية هي سياق أساسي لفرض الامن على الهجرة المناخية، إلا أن هناك مخاطر على تبني سياسات شديدة في مجال الهجرة والسياسة العسكرية. حيث حذر عدد من الأكاديميين من أن الأطر الأمنية للهجرة المناخية يمكن أن تؤدي إلى ميل التغير المناخي أو إلى زيادة ضوابط الحدود لوقف ما يسمى بـ «لاجئ بسبب المناخ». على سبيل المثال ، يوضح المؤلف كيف يعتمد المغرب على خطاب حول الهجرة المناخية لتعزيز دورها في دولة العبور في إدارة الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي . حيث تم ذلك من خلال تقديم الحجة بأن إعادة صياغة المهاجرين البنغلاديشين كلاجئين مناخين يوفرون للهند سببًا إضافيًا لتعزيز وتبرير ضوابط الحدود.

بخصوص تحليل المستوى الفردي, تم إجراء ما مجموعه ٥١ مقابلة متعمقة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكومة الهندية والمملكة المتحدة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكان بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم هم مارغريت بيكيت (وزيرة الخارجية في المملكة المتحدة الأكثر نشاطًا في الترويج لخطاب أمني حول الهجرة المناخية) ؛ فريق أمن المناخ في FCO ؛ جون آشتون (الممثل الخاص لـ FCO لتغير المناخ من يونيو ٢٠٠٦ - يونيو ٢٠١٢) ؛ شيام ساران (المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الهندي حول تغير المناخ من عام ٢٠٠٧ إلى مارس ٢٠١٠ وفي هذه الفترة ، كبير مفاوضي تغير المناخ في الهند) ؛ مسؤولون هنديون (نشطون ومتقاعدون) يعملون في إدارة الحدود والهجرة ؛ واثنين من أعضاء مجلس الوزراء في الهند حول تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك ، تم إجراء ٣٣ مقابلة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في المملكة المتحدة والهند ، مثل المنظمات غير الحكومية التي تعمل على هجرة المناخ وتغير المناخ ، ومراكز ابحاق مهتمة بالأمن ، والصحفيين ، والباحثين.

يضع الكتاب وجهة نظره في نظرية عملية فرض الامن، ويسعى إلى المساهمة في هذا الجانب من خلال تبني فهم واسع لهذا التعرف. فالهدف هو جمع الأفكار النظرية المختلفة حول فرض الامن كما هو منصوص عليه في المدارس الأربع الخاصة بهذا الجانب مثل: مدرسة كوبنهاغن ، ومدرسة باريس ، ودراسات الأمن الحرجة ، ومدرسة المخاطر. للتك المدارس اهمية لأن كل منها توفر فهمًا مقيدًا نسبيًا ، لكنه ذو قيمة. حيث انها تعتمد على مفهوم ضيق للأمن وتفترض أن الامن له مجموعة معينة من النتائج. على

سبيل المثال ، تفترض مدرسة كوبنهاغن أن مفهوم الأمن يدور حول الخطر الوجودي والإلحاح والبقاء .في المقابل ، تؤكد الدراسات الأمنية الحرجة على الطرق الإيجابية والتقدمية التي يمكن أن تصبح فيها القضايا من خلال فكرة الأمن الإنساني. في المقابل ، تشير مدرسة باريس إلى المزيد من التدابير الأمنية الدقيقة التي يمكن أن تظهر في عملية الامن ، مثل تدابير المراقبة للسيطرة على الهجرة.

على عكس وجهة النظر الضيقة حول الامن، يجادل هذا الكتاب بأن الامن المرتبط بالتغير المناخي يتطلب أشكالًا ومعاني مختلفة. تتشكل هذه المعاني والتفاهم من خلال السياق الذي تقع فيه عملية الامن ويمكن أن تتأثر بعمليات التفاعل بين الجهات الفاعلة المعنية. لا يسمح الفهم الضيق للامن بإجراء تحليل معمق لعمليات الامن التي يمكن فيها تتبع مفاهيم مختلفة للممارسات الأمنية. من أجل تحليل عملية الامن المعقدة والديناميكية ، يطور هذا الكتاب إطارًا عمليًا جديدًا للتحليل ، مع إدراك الرؤى النظرية الحالية حول الامن. يدمج هذا الإطار المدارس الأربعة الرئيسية حول الامن: مدرسة كوبنهاغن ، ومدرسة باريس ، ودراسات الأمن الحرجة ، ومدرسة المخاطر. كما يوفر نهجًا عمليًا لدراسة الامن من خلال إنشاء بنية تسمح بالاستخدام المرن لرؤيهم النظرية. وبالتالي ، فإنه لا يهدف إلى اقتراح نظرية جديدة بشأن الامن ، ولكنه بدلاً من ذلك يخلق إطارًا يمكن أن تلعب فيه جميع الأفكار حول الامن كما هو منصوص عليه في المدارس الأربعة دورًا في تحليل الامن. كما يعتمد قابلية تطبيق هذه الرؤى على ملاءمتها مع الحالة قيد الدراسة. فالهدف هو فهم كيف تتكشف عملية الامن بدلاً من محاولة إثبات القيمة التوضيحية لمدرسة معينة على الامن.